ملف العدد :

الإصلاح الاقتصادي في إندونيسيا وجهود التعافي الاقتصادي

سفارة اندونسيا بجمهورية مصر العربية

تتمتع جمهورية إندونيسيا بصفتها عضواً في مجموعة العشرين بقوة اقتصادية ضخمة، إذ تحتل المركز الأول في منطقة جنوب شرق آسيا والمركز الخامس عشر في العالم، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي بها ٥,٠٢% عام ٢٠١٩ ومن هذا المنطلق تعد إندونيسيا دولة صناعية تتمتع بنمو اقتصادي ثابت.

وقد قامت الحكومة الإندونيسية – تحت قيادة الرئيس جوكو ويدودو – بتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية، من أهمها وضع ٩ برامج كأوْلَوِيّات لجدول أعمال التنمية وتطوير الموارد البشرية، وبناء البنية التحتية بما في ذلك العاصمة الجديدة، وزيادة الترابط عبر برنامج الطريق السريع البحري، وتطوير القرى وتمكينها، وتحسين قطاع الضرائب من خلال برنامج العفو الضريبي.

ورغم حدوث بعض التراجع بسبب جائحة كوفيد ١٩، كان أداء الاقتصاد الإندونيسي في عام ٢٠٢٠ أفضل من بعض الدول الأخرى في منطقة الآسيان والدول الأعضاء في مجموعة العشرين التي شهدت انكماشًا أشد عمقاً. في تلك الفترة حقق اقتصاد إندونيسيا نموا بنسبة ٢,٠٧%، فضلاً عن أن البنك الدولي قد عزّز تصنيف إندونيسيا ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل لنجاحها في تحقيق زيادة إجمالي الدخل القومي للفرد من ٣٨٤٠ دولارًا أمريكيًا إلى ٤٠٥٠ دولارًا أمريكيًا.

بالإضافة إلى ذلك، تمكّنت العديد من قطاعات الاقتصاد الإندونيسي من الاستمرار أثناء انتشار الجائحة، حتى أن بعضها كان قادرا على تحقيق النمو في تلك الفترة، مثل

قطاع المعلومات والاتصالات التي حققت نموا بنسبة ١٠,٩%، وقطاع الصحة التي حققت نموا بنسبة ١٦,٥%، وقطاع الزراعة التي حققت نموا بنسبة ٢,٦%، وقطاع الصادرات خاصة المنتجات عالية القيمة كزيت النخيل والفحم. اما سعر صرف الروبية مقابل الدولار الأمريكي فقد سجل ارتفاعا في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ بنسبة ٠,٢% عن الشهر السابق.

ولمواجهة أزمة جائحة كوفيد١٩، قامت الحكومة الإندونيسية بوضع سياسات مالية ونقدية شاملة تضمن تحقيق زيادة القوة الشرائية في المجتمع وتحسين قطاع الصحة، بما في ذلك توفير اللقاحات وتطويرها. ولتنشيط قطاع الاستثمار وتوسيع فرص العمل، قامت الحكومة بمحاولة تبسيط القوانين واللوائح من خلال إصدار القانون الشامل لخلق فرص العمل، وإنشاء صندوق الثروة السيادية (*Sovereign Wealth Fund*) أو جهاز استثمار إندونيسيا (*Indonesia Investment Authority*).

إن جهود الحكومة الإندونيسية في إصلاح وتعافي الاقتصاد الوطني سوف ترتكز على عدة أمور، منها تحسين قطاع التكنولوجيا الرقمية الإندونيسية الذي شهد نموا سريعا حتى يكون هو الأكبر في جنوب شرق آسيا، كما أصبح محركا رئيسيا لإستمرار القطاعات الصغيرة والمتوسطة أيام الجائحة. ومنها تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تطمح إندونيسيا لأن تصبح أحد اللاعبين الرئيسيين في قطاع الصناعة الحلال بأصول تصل إلى ٢,٣ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٤، وتأمل إندونيسيا بأن يكون البنك الإندونيسي الإسلامي (Bank Syariah Indonesia) أحد البنوك العشر الإسلامية الكبرى في العالم.

ومن هذا المنطلق، تعتبر جمهورية إندونيسيا جمهورية مصر العربية شريكًا مهمًا في دعم تنفيذ برنامج الإصلاح والانتعاش الاقتصادي في إندونيسيا، وبالرغم من وجود كثير من التحديات أثناء تفشي الجائحة، فإن الحكومة الإندونيسية سوف تبذل جهودها

من أجل تحقيق وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مجالات شتى، منها التجارة، والاستثمار، وبناء القدرات الخاصة في القطاعات الاستراتيجية.

أولا: برنامج الإصلاح الاقتصادي في إندونيسيا

منذ تولّيه الفترة الرئاسية الأولى عام ٢٠١٤، حدّد رئيس جمهورية إندونيسيا، جوكو ويدودو برنامج تنمية الاقتصاد محوراً رئيسياً من أصل ٩ برامج كأولَوِيّات لجدول أعمال التنمية، ومن أهم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها هي تبسيط الضوابط التنظيمية والبيروقراطية من أجل تسهيل عملية الترخيص وتنشيط الاستثمار من خلال توفير الحوافز، ضريبية كانت أم غير ضريبية، وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي أيضا إلى تطوير البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء عاصمة جديدة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة توزيع الائتمان، وتوفير المنازل لذوي الدخل المنخفض، وتجميع خارطة الطريق للتجارة الإلكترونية.

من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، حققت إندونيسيا، التي تتكون من ١٧٥٠٠ جزيرة، إنجازاً كبيراً في بناء عدد من مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء ٣٧٩٣ كم من الطرق الوطنية، و٢٧٧٨ من الطرق الحدودية، و ٩٨٠ كم من الطرق ذات الرسوم، و٣٣٠ وحدة من الجسور المعلقة، و٧ مراكز عابرة للحدود، و ١٨ طريقًا بحريًا، و١٥ مطاراً جديداً، وخطوط الأنفاق السريعة الجديدة، و٧٩ بنية تحتية رياضية، و٦٥ سدا. وتهدف تلك المشاريع إلى تحسين وسائل الاتصال وتقليل عدم المساواة الاقتصادية بين المناطق، خاصة تقليل تفاوت أسعار السلع الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق التمكين الاقتصادي في المناطق الريفية، فتُمنح القرى السلطة الكافية ومصادر التمويل حتى تتمكن من إدارة إمكاناتها وقدراتها للوصول إلى رفاهية المجتمع، ولضمان نجاح هذا البرنامج، تم تخصيص ميزانية كبيرة لصندوق القرية تصل إلى ١٨,٢ مليار دولار أمريكي من عام

٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وتم بناء المرافق والبنية التحتية الجديدة لدعم أنشطة الاقتصاد، بما في ذلك إنشاء ١٩١,٦٠٠ كيلومتر من الطرق القروية، و١,١٤٠,٣٧٨ متر من الجسور، و٨,٩٨٣ وحدة سوق قروية، و٣٧,٨٣٠ وحدة نشاط الشركة التابعة للقرية، و٤,١٧٥ وحدة خزانات قروية، و٥٨,٩٣١ منشأة ري، وإنشاء ٩٥٩,٥٦٩ وحدة من مرافق المياه النظيفة، و٢٤٠,٥٨٧ وحدة من مراحيض الاستحمام والغسيل، و ٩,٦٩٢ وحدة من مساكن الأمومة في القرية، و٨٥٤,٥٠ وحدة من مراكز التعليم، و٢٤,٨٢٠ وحدة من مراكز الصحة، و٢٩,٥٥٧,٩٢٢ وحدة من الصرف الصحي.

كما يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحسين الفوائد الديموغرافية حتى عام ٢٠٣٠. ومن سياسة الحكومة في هذا المجال إطلاق بطاقة ما قبل التوظيف لتقليل فجوة مهارات القوى العاملة، من خلال توفير المساعدة المباشرة لتكاليف التدريب للمشاركين والحوافز المعينة بعد الانتهاء من التدريب.

ومن أجل دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، أصدرت الحكومة الإندونيسية قانونا رقم ١١ لسنة ٢٠١٦ بشأن العفو الضريبي، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق زيادة السيولة المحلية، وخفض أسعار الفائدة، وتحسين سعر صرف الروبية من خلال تحويل الأصول، وتسريع الإصلاح الضريبي، وزيادة عائدات الدولة من الضرائب، وبالمقارنة مع الدول الأخرى التي طبقت السياسة المماثلة مثل تشيلي وإيطاليا وإسبانيا، تحتل إندونيسيا المرتبة الأولى من حيث إجمالي قيمة الضريبة التى تم تحصيلها باجمالى يصل إلى ١٠ مليار دولار أمريكي.

ثانيا: جائحة كورونا والاستراتيجية الوطنية للتعافي الاقتصادي

في اليوم الأول من شهر مارس ٢٠٢١، وصلت حالات إصابات كورونا في إندونيسيا إلى ١,٣٤١,٣١٤ حالة، مع وصول إجمالي الوفيات إلى ٣٦٣٢٥ شخصًا، ووصول إجمالي المعافين إلى ١,١٥١,٩١٥ شخصًا، ولمواجهة تأثير الجائحة على

نمو الاقتصاد، وضعت الحكومة الإندونيسية استراتيجية وطنية لسياسة التعافي الاقتصادي، كما شكلت الحكومة لجنة معنية بإدارة الجائحة وإنعاش الاقتصاد الوطني بناءً على اللائحة الرئاسية رقم ٨٢ لعام ٢٠٢٠.

وقد نجحت تلك الاستراتيجة في إنعاش الاقتصاد الإندونيسي مجدداً في الآونة الأخيرة من عام ٢٠٢٠، ويتثمل ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠ بنسبة -٢,٠٧% بعد أن تراجع بنسبة ٥,٣%- في الربع الثاني من نفس العام. رغم ذلك، كان معدل نمو اقتصاد إندونيسيا أفضل وأحسن من دول الآسيان ومجموعة العشرين الأخرى. ومن أهم دوافع انعاش الاقتصاد الإندونيسي هي زيادة أسعار عدد من سلع الطاقة مثل زيت النخيل بنحو ٢٩%، والفحم بحو ٢٢%، مع تزايد نسبة الطلب على هذين المنتجين.

ومن المتوقع أن يكون عام ٢٠٢١ نقطة تحول في نمو اقتصاد إندونيسيا، حيث أن الاستراتيجية الوطنية للانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة سترتكز على ٤ أنشطة وهى:

١. تحسين قطاع الصحة، بما في ذلك شراء الفحوصات، والأدوية، والأجهزة الطبية، وحوافز للعاملين الصحيين والمستشفيات، وضمان توافر اللقاحات.
٢. استمرار التحفيز المالي خاصة للوزارات والوكالات في القطاعات التي لها تأثير كبير على خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.
٣. توجيه الإنفاق الحكومي نحو شراء السلع المنتجة محليًا.
٤. الإنفاق على المساعدة الاجتماعية، وبرامج النقد مقابل العمل، وبرامج الغذاء الأساسية، وإعانات العمل في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وذلك لزيادة القوة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض والتي بدورها يمكن أن تشجع الاستهلاك العام.

وفي القطاع النقدي، يؤكد البنك المركزي الإندونيسي على خمس سياسات لتعزيز

الانتعاش الاقتصادي الوطني وهي فتح قطاعات منتجة وآمنة، وتسريع تحقيق الحوافز المالية، وزيادة الائتمان والتمويل لعالم الأعمال، ومواصلة التحفيز النقدي والاحترازي الكلي، ورقمنة الاقتصاد والتمويل، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

بجانب ذلك، أعدت هيئة الخدمات المالية الإندونيسية ست مبادرات استراتيجية في عام ٢٠٢١ لمواجهة التطورات والتحديات المختلفة في قطاع الخدمات المالية، وتشمل تلك المبادرات تطوير قطاع الخدمات المالية، وشحذ الإشراف المتكامل القائم على تكنولوجيا المعلومات، وتسريع الرقمنة وتحسين النظام البيئي الرقمي ومحو الأمية الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل، وتعزيز المرونة والقدرة التنافسية لقطاع الخدمات المالية، والتنمية المالية المستدامة.

ثالثا : القانون الشامل لخلق فرص العمل وجهاز استثمار إندونيسيا *(Indonesia Investment Authority/INA)*

من أهم الإنجازات التي حققتها الحكومة الإندونيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي هي تبسيط ومواءمة عدد من اللوائح، تتمثل في إصدار القانون الشامل رقم ١١ لعام ٢٠٢٠ بشأن خلق فرص العمل، وهذا المنتج القانوني هو أول قانون تمت صياغته بمفهوم شامل لإنشاء بيئية استثمارية تقدمية وتوسيع نطاق التوظيف.

يحدد القانون ١١ مجموعة إصلاحية، تشمل تبسيط ترخيص الأعمال، ومتطلبات الاستثمار، والتوظيف، وحماية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية، ودعم البحث والابتكار، وإدارة الحكومة، وتعديل العقوبات المفروضة، وآليات حيازة الأراضي، وتشكيل صندوق الثروة السيادي، وتعزيز المنطقة الاقتصادية.

ومن الناحية الهيكلية، يتألف القانون من ١٥ فصلاً و ١٨٦ مقالاً في وثيقة تتكون من ١١٨٧ صفحة. و أصدرت الحكومة حتى الآن ٤٩ لائحة تنفيذية للقانون تتكون من ٤٥ لائحة حكومية و ٤ لوائح رئاسية، تم نشرها في الجريدة الرسمية لجمهورية إندونيسيا.

تضمن لوائح ذلك القانون اللائحة الحكومية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٢٠ التي تنص على إنشاء جهاز استثمار إندونيسيا (Indonesia Investment Authority/INA)، ويختلف هذا الجهاز عن صناديق الثروة السيادية الأخرى، من حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر أو الصناديق الأجنبية التي تدخل من خلال هذا الجهاز لا يتم تسجيلها كدين، ولكنها تسجل كحقوق ملكية، ولدعم هذا الجهاز، ستوفر الحكومة الإندونيسية رأس مال أولي يبلغ ١ مليار دولار أمريكي مع إمكانية زيادته إلى ٥ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٢١.

سوف يبدأ هذا الجهاز وظائفه في ٢١ مارس ٢٠٢١ لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، من أجل تمويل عدد من مشاريع البنية التحتية لتحسين وسائل الاتصال حتى يتحقق نمو اقتصادي وطني عادل. تشمل وظائف الجهاز وضع الأموال في الأدوات المالية، وإدارة الأصول، والتعاون مع الأطراف الأخرى بما في ذلك كيانات الصناديق الاستئمانية، وتقديم القروض وتلقيها لإدارة الأصول الخاملة المملوكة للدولة.

تأمل الحكومة الإندونيسية من خلال هذا الجهاز مواصلة إنشاء العاصمة الجديدة في جزيرة كاليمانتان (١٤٠٠ كيلومتر من جاكرتا) بتكلفة تقديرية تصل إلى ٣٣ مليار دولار أمريكي، أو حوالي ١٨% من إجمالي ميزانية الدولة التي تصل إلى ٧٨ مليار دولار أمريكي.

رابعا: برنامج الإصلاح الخاص بالاقتصاد الرقمي والاقتصاد الإسلامي

يعد الاقتصاد الرقمي الإندونيسي هو الأكبر في جنوب شرق آسيا بقيمة تصل إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، و٤٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تصل هذه القيمة بحلول عام ٢٠٢٥ إلى ١٢٤ مليار دولار أمريكي. وقد أصدرت (سي بي إنسايتس) تقريراً يفيد بأن إجمالي الشركات الناشئة في إندونيسيا بلغ ٢١٩٥ شركة، الرقم الذي يتجاوز عدد الشركات الناشئة في أستراليا، وفرنسا، وألمانيا.

ونجد أنه حتى نهاية عام ٢٠٢٠، كان هناك ٤ شركات ناشئة إندونيسية ذات رأس مال أكثر من مليار دولار أمريكي، وشركة واحدة ذات رأس مال أكثر من ١٠ مليار دولار أمريكي.

إن تحقيق تعافي اقتصاد إندونيسيا سواء كان قبل الجائحة أو بعدها، يعتمد على رقمنة الأنشطة الاقتصادية. وقد أشارت الحكومة الإندونيسية إلى أن الأنشطة الاقتصادية القائمة على المشاركة، وخاصة التجارة الإلكترونية والأسواق والتكنولوجيا المالية أصبحت قوة دافعة وعرضاً للاقتصاد الرقمي الإندونيسي.

إحدى برامج الحكومة الإندونيسية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنصات الرقمية أثناء الجائحة هي حركة "فخور بصناعة إندونيسيا" التي أطلقها الرئيس جوكو ويدودو في ١٤ مايو ٢٠٢٠، وتمثل الحركة جهدا تعاونيا بين الحكومة، والتجارة الإلكترونية، وأصحاب المصالح المتعلقة بذات الشأن لإنعاش الاقتصاد الإندونيسي بشكل مشترك من خلال دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بوجود الجائحة، والهدف الرئيسي من هذه الحركة هو تشجيع استخدام المنصات الرقمية ودعم المنتجات المحلية.

من خلال هذه الحركة، من المأمول أن يكون هناك ٢ مليون وحدة إضافية من الشركات الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية متصلة في منصة الاقتصاد الرقمي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، بحيث يصل الإجمالي إلى ١٠ ملايين شركة، وسيزيد العدد باستمرار مع الأخذ في الاعتبار أن قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية القائمة على أساس رقمي قادرة على الوصول إلى ٦٠ مليون شركة.

تقوم الحكومة الإندونيسية حالياً بإعداد خارطة طريق للتحول الرقمي في عدد من القطاعات الإستراتيجية، مثل القطاع الحكومي والخدمات العامة والمساعدة الاجتماعية والتعليم والصحة والتجارة والصناعة والإذاعة. وقد طلب فخامة الرئيس جوكو ويدودو من الجهات المختصة سرعة تحسين مراكز البيانات الوطنية المتكاملة، وإعداد الموارد البشرية ذات المواهب الرقمية.

وبالإضافة إلى الاقتصاد الرقمي، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تركز عليه الحكومة الإندونيسية يشمل أيضا مجال الاقتصاد الإسلامي، الذي يتمثل في تأسيس البنك الإندونيسي الإسلامي في ١ فبراير ٢٠٢١، هذا البنك الإسلامي هو مزيج من ٣ بنوك إسلامية تابعة للحكومة، ويعد هذا البنك أكبر بنك في إندونيسيا متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بأصول تبلغ ١٧،١٥ مليار دولار أمريكي مع ١٢٠٠ فرع، وتأمل الحكومة الإندونيسية بأن يصبح هذا البنك الإسلامي أحد البنوك إسلامية العشر الكبرى في العالم بحلول عام ٢٠٢٥.

واستناداً إلى تقرير الاقتصاد الإسلامي العالمي ٢٠٢١/٢٠٢٠ الصادر عن مؤسسة (Dinarstandar)، تحتل إندونيسيا المرتبة الرابعة في الاقتصاد الإسلامي، بعد كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية والإمارات، لقد تم تحديد هذا المؤشر بناءً على أداء ٧ قطاعات، وهي الأطعمة والمشروبات الحلال، والأسواق الإسلامية، والسياحة، والأزياء، وصناعة الأدوية، ومستحضرات التجميل، ووسائل الإعلام، والترفيه.

علاوة على ذلك، تأمل الحكومة بأن تكون إندونيسيا لاعبًا مهمًا في صناعة الاقتصاد الإسلامي العالمي الذي سوف تبلغ قيمته حوالي ٢,٣ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٤، ولتحقيق هذا الهدف، تتضمن الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة الإندونيسية تطوير صناعة الحلال، وتطوير صناعة التمويل الإسلامي، وتشجيع الاستثمار، وكذلك التنمية المستدامة للاقتصاد الإسلامي في المناطق الريفية.

خامسا: برنامج الإصلاح الاقتصادي الإندونيسي ومكانه من الدبلوماسية الاقتصادية بين مصر وإندونيسيا

تماشياً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، تركز أولوية البعثة الدبلوماسية الإندونيسية في جمهورية مصر العربية على دعم الجهود المبذولة لتعافي الاقتصاد بعد الجائحة. هناك ٣ أولويات على الأقل للجهود التعاونية التي يمكن تنفيذها:

١. تعزيز التعاون في الاستيراد والتصدير.

٢. تشجيع إنشاء كيانات الأعمال من خلال آلية المشاريع المشتركة.
٣. زيادة أنشطة وبرامج بناء القدرات في مختلف القطاعات الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك للبلدين، مثل تحسين النظام الصحي، وتطوير اللقاحات، وتطوير الشركات الناشئة والتجارة الإلكترونية، والصناعة الحلال، واستعادة قطاع السياحة.

بالنسبة لإندونيسيا، تعد مصر شريكًا تجاريًا استراتيجيًا، ويستمر التعاون التجاري بين البلدين في التعزيز حتى أثناء الجائحة، وبحسب بيانات وزارة التجارة الإندونيسية، بلغ إجمالي التجارة بين إندونيسيا ومصر عام ٢٠٢٠،(١,١٨٤) مليار دولار، بزيادة ٣,٢٪ من ١,١٤٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩، ومن السلع التصديرية الإندونيسية الرائدة إلى مصر هي زيت النخيل ومشتقاته، والمطاط الخام، وألواح الصلب، والمكسرات، وجوز الهند، وسيارات الركاب، والمنتجات الخشبية، ومسحوق الكاكاو، وزبدة الكاكاو، والمكونات الإلكترونية، والورق، والثلاجات.

وقد تعززت إنجازات التعاون التجاري بين إندونيسيا ومصر من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري التي تنص على أن إندونيسيا هي المصدر السادس عشر الأكبر، وتهيمن على السوق المصري بنسبة ١,٧٩٪.

نظرًا لموقع مصر الاستراتيجي في منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط، يحتاج التعاون التجاري بين إندونيسيا ومصر إلى التعزيز من خلال تحقيق تعاون أكثر كثافة في قطاع الاستثمار، وبحسب بيانات الجهات المختصة في مصر، تحتل إندونيسيا المرتبة ٥٢ بقيمة استثمارية قدرها ١١١,٦ مليون دولار أمريكي، ومن ناحية أخرى، ووفقًا لبيانات هيئة الاستثمار الإندونيسية، بلغ إجمالي حجم الاستثمار المصري في إندونيسيا خلال الفترة من٢٠١٠ إلى٢٠٢٠(٦,٣٥) مليون دولار أمريكي، ورغم انتشار الجائحة، زادت الاستثمارات المصرية في إندونيسيا، وسجل الاستثمار مبلغ ٤٠٠ ألف دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، بزيادة قدرها ١٦٦,٦٧٪، مقارنة بعام ٢٠١٩ التي

بلغت ١٥٠ ألف دولار أمريكي فقط. وعلاوة على ذلك، سجلت مصر التزاماً استثمارياً بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي في مشروع إنشاء مصنع قهوة، و ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في مشروع إنشاء أعمال طاقة.

تمتلك كل من مصر وإندونيسيا عدداً من المشاريع التنموية التي تتطلب دعماً استثمارياً من الدول الشريكة، كما يمكن إنشاء كيان تجاري من خلال آلية مشروع مشترك لتحسين التعاون بين صندوق الثروة السيادية والشركات من كل دولة لدعم تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية، ومن مجالات التعاون الاستثماري التي يمكن تطويرها هي منتجات الأغذية والمشروبات، وإنشاء المطاعم، والبيع بالتجزئة، والتصنيع، والطاقة. كما يمكن لكلا البلدين دعم مشاريع التنمية الخاصة ببعضهما البعض في مشروع إنشاء العاصمة الجديدة وغيرها من المشاريع الضخمة التي يمتلكها كل منهما.

من أجل تشجيع التعاون الثنائي في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، يمكن للبلدين تنظيم برنامج لبناء القدرات وتبادل الخبرات في التعامل مع الأزمة الاقتصادية وتعافي القطاعين الاقتصادي والصحي بعد الجائحة. كما أن البلدين بحاجة إلى العمل معاً لزيادة القدرات في مجال التكنولوجيا الرقمية وتطوير الشركات الناشئة، وهذا مهم للغاية من أجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بشدة من الجائحة.

وفي مجال الاقتصاد الإسلامي، تشاركت إندونيسيا ومصر طرق تعزيز الإصلاحات المالية والمصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى صناعة الحلال التي تشمل قطاع السياحة، فهو قطاع يلعب دوراً مهماً في كلا البلدين لتحقيق معدل نمو اقتصادي وطني. وتشير إندونيسيا إلى أن عدد السياح المصريين الذين يزورون إندونيسيا هو الأكبر في منطقة شمال إفريقيا، حيث سُجل أن عدد السياح المصريين إلى إندونيسيا بلغ ٢١٣٥٤ سائحاً في عام ٢٠١٩، تزيد ١٨,٠٧% مقارنة مع عام ٢٠١٨، ومع ذلك، انخفض عدد

السائحين المصريين إلى إندونيسيا بشكل حاد في عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة، حيث وصل إلى ٤٢٩٧ شخصاً فقط.

كما يجب تنفيذ تطوير التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الإسلامي والذي يتمثل في الصناعة الحلال بين إندونيسيا ومصر ودعم الجهود المبذولة لتطوير اللقاحات، وتحسين قطاعي الصحة والأدوية، وهما أهم العناصر في ضمان عملية الإصلاح الاقتصادي.

أخيراً، وبناء على ما يعكسه العلاقات القوية على مدى التاريخ بين مصر وإندونيسيا، فقد حان الوقت لإندونيسيا ومصر لتقوية العلاقات وتعزيز التعاون، ودعم الجهود المتبادلة لاستعادة قطاعي الاقتصاد والصحة، فهناك حاجة ماسة إلى التعاون الملموس اليوم للنهوض معاً من الشدائد والخروج من أزمة الجائحة التي لا تزال تطارد العالم اليوم.